Journal of Libyan Academy Bani Walid 2026
مجلة الأكاديمية الليبية بني وليد
e-ISSN: 3104-3860
Volume 2, Issue 1, 2026, Pages: 487-505
Website: https://journals.labjournal.ly/index.php/Jlabw/index

The Role of Internal Auditing in Activating the Principles of Governance in Libyan Commercial Banks: An Applied Study on a Sample of Commercial Banks Operating in the City of Tarhuna.

Ezaldeen Mohammed Amhimmid *
Department of Arabic Language, Faculty of Humanities and Applied sciences, Azzaytuna University, Tarhuna, Libya
*Email: azden11mohamed@gmail.com

دور المراجعة الداخلية في تفعيل مبادى الحوكمة بالمصارف التجارية الليبية: دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية العاملة بمدينة ترهونة

عزالدين محمد امحمد مصباح *
قسم المحاسبة، العلوم الانسانية والتطبيقية ، جامعة الزيتونة، ترهونة، ليبيا

Received: 20-11-2025	**Accepted:** 17-01-2026	**Published**: 02-02-2026
Copyright: © 2026 by the authors. This article is an open-access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Abstract

This study aims to identify the role of internal audit in activating governance principles in commercial banks operating in Tarhuna To achieve the objectives of this study, the researcher adopted the descriptive-analytical approach by designing a questionnaire to collect primary data related to the study topic, and then compiling and analyzing it using the SPSS system.

The study reached a number of conclusions, the most important of which is that the internal audit department is a fundamental pillar in activating the principles of governance in commercial banks operating in Tarhuna, through the application of a sound system for internal audit work and adherence to professional standards. These factors contribute to enhancing transparency, accountability, risk management, and improving banking performance, which supports achieving governance objectives effectively and sustainably. The most important recommendation of this study was to expand the strategic role of internal audit so that it goes beyond oversight to include providing proactive consultations and developmental recommendations to senior management and the board of directors, to support . the descriptive sound decision-making and enhance the principles of banking governance.

Keywords: Internal audit, governance, Libyan commercial banks .

الملخص

تهدف هذه الدراسة الى معرفة دور المراجعة الداخلية في تفعيل مبادى الحوكمة بالمصارف التجارية العاملة بمدينة ترهونة ، ومن اجل تحقيق اهداف هذه الدراسة اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تصميم استمارة استبانة لجمع البيانات الاولية المتعلقة بموضوع الدراسة ومن ثم تفريغها وتحليلها باستخدام نظام. SPSS ولقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج اهما : أن إدارة المراجعة الداخلية تُعد ركيزة أساسية في تفعيل مبادئ الحوكمة بالمصارف التجارية العاملة بمدينة ترهونة، من خلال تطبيق نظام محكم لأعمال المراجعة الداخلية والالتزام بالمعايير المهنية. هذه العوامل تسهم في تعزيز الشفافية، المساءلة، إدارة المخاطر، وتحسين الأداء المصرفي، مما يدعم تحقيق أهداف الحوكمة بشكل فعال ومستدام. وكانت اهم توصيات هذه الدراسة توسيع الدور الاستراتيجي للمراجعة الداخلية، بحيث يتجاوز الرقابة ليشمل تقديم استشارات استباقية وتوصيات تطويرية للإدارة العليا ومجلس الإدارة، لدعم اتخاذ القرارات الرشيدة وتعزيز مبادئ الحوكمة المصرفية .

الكلمات المفتاحية: المراجعة الداخلية ، الحوكمة ، المصارف التجارية الليبية.

المقدمة

يُعتبر مفهوم الحوكمة من المفاهيم الحديثة التي أولت لها العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة أهمية خاصة، وهذا نتيجة حدوث عدة تجاوزات وتلاعبات في صحة ومصداقية التقارير المالية وغياب الإفصاح والشفافية ضمن القوائم المالية، وكذلك تدني مستوى الرقابة الداخلية بالإضافة إلى عدم التقيد بالسلوك الأخلاقي أثناء تأدية المهام، ونتيجة لتلك الظروف لقد شهدت العديد من الدول عدة فضائح مالية، وقد كانت المصارف التجارية القاسم المشترك في معظم تلك الأزمات المالية، لذلك أصبح من الضروري البحث عن كيفية الحفاظ على سلامة أدائها وضمان استمراريتها لبلوغ أهدافها المرجوة، وبناءً على ذلك فقد قامت العديد من المؤسسات المالية بإصدار جملة من الأسس والإجراءات لإدارة المصارف بالشكل الصحيح، فهي تُعد نموذجًا أو دليلًا إرشاديًا لحماية المصارف التجارية من الفشل والانهيارات المالية. إلا أن تطبيق الحوكمة المصرفية بالشكل السليم والجيد يحتاج إلى عدة آليات ووسائل سواء كان من داخل المصرف أو من خارجه مثل مجلس الإدارة ولجنة المراجعة والمراجع الخارجي. وتُعتبر وظيفة المراجعة الداخلية أداة محورية في المصرف تحظى باهتمام كبير ومتزايد من قبل القائمين عليها، فهي عين الإدارة لمراقبة وتقييم نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر وذلك للتأكيد على أنها تعمل بشكل فعال وكفء.

الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع الدراسة سواء في الشركات أو المصارف نذكر منها:

1 -دراسة (بوخش منى، بولعراس آمال، 2024) بعنوان "دور التدقيق الداخلي في تعزيز الحوكمة المؤسسية دراسة حالة لمؤسسة سونلغاز بميلة"، تهدف الدراسة إلى إبراز أهمية دور التدقيق الداخلي في تعزيز الحوكمة المؤسساتية من خلال بيان دوره في إرساء مبادئ الحوكمة المؤسساتية، وتوصلت الدراسة من خلال معالجة استبيان موجه للموظفين على اختلاف مناصبهم في شركة سونلغاز بولاية ميلة إلى أن الدور الفعال والأداء الجيد لوظيفة التدقيق الداخلي يؤثر إيجابًا على تعزيز وتفعيل الحوكمة المؤسساتية داخل مؤسسة سونلغاز بولاية ميلة، وتحسين كفاءة هذه الوظيفة الأساسية الداخلية الرقابية، وتوضيح الدور الإيجابي لوظيفة التدقيق الداخلي في التقليل من حجم المخاطر والانحرافات المالية، أي أن التدقيق يتفاعل إيجابيًا مع تعزيز الحوكمة المؤسساتية وبالتالي العمل على إضافة قيمة للمؤسسات الاقتصادية.

2-دراسة (صايم عبد الرحمن، فتحي حنيش، 2023) بعنوان "دور المراجعة الداخلية في تعزيز حوكمة الشركات دراسة ميدانية للمؤسسات البنكية الجزائرية العاملة على مستوى ولاية الأغواط"، تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور المراجعة الداخلية في تعزيز حوكمة الشركات بالمؤسسات البنكية الجزائرية الناشطة على مستوى ولاية الأغواط، ولتحقيق الأهداف المرجوة من هذه الدراسة فقد تم تصميم استبيان،

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أنه توجد علاقة طردية موجبة بين وظيفة المراجعة الداخلية وتطبيق مبادئ حوكمة الشركات.

3-دراسة (عبداللطيف الهادي، 2022) بعنوان "المراجعة الداخلية ودورها في تفعيل مبادئ الحوكمة دراسة ميدانية على مصرف الوحدة – المنطقة الغربية"، تهدف الدراسة إلى دراسة دور قسم المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة، وتحليل وتقييم الدور الذي يلعبه قسم المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة في مصرف الوحدة. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: وجود بعض المشاكل في تطبيق نظام الحوكمة، وذلك لعدم توفير كفاءات ومهارات لدى المصرف في مجال الحوكمة، وعدم وجود سياسة تهتم بتطوير معايير الرقابة الداخلية بالمصرف، وعدم التزام قسم المراجعة الداخلية بإعداد تقارير دورية عن مدى الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة. ومن أهم توصيات الدراسة العمل على نشر ثقافة الحوكمة على مستوى كافة الأطراف المعنية بالمصرف.

4-دراسة (دلالجة سارة، بن حميدة هشام، 2021) بعنوان "إسهامات وظيفة التدقيق الداخلي في تفعيل مبادئ الحوكمة المصرفية – دراسة حالة وكالة بنك برج بوعريريج – الفلاحة والتنمية الريفية"، هدفت الدراسة إلى تبيان مدى مساهمة وظيفة التدقيق الداخلي في تفعيل مبادئ الحوكمة المصرفية، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة فقد تم استخدام المنهج الوصفي، كما تم استخدام الاستبانة لجمع البيانات الأولية المتعلقة بموضوع الدراسة، ومن تحليلها باستخدام برنامج SPSS توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: أن وظيفة التدقيق الداخلي تُعد آلية محورية يمكن من خلالها تحقيق أهداف المصارف، وأن الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي له انعكاسات إيجابية على تحسين وتفعيل الحوكمة في المصارف، وللقيام بأعمال الحوكمة يشترط توافر تنظيم إداري ومهني متكامل.

5-دراسة (لطيف زيود، حسين علي، ريم نصور، 2013) بعنوان "دور المراجعة الداخلية في تفعيل الحوكمة في القطاع المصرفي دراسة ميدانية في المصرف التجاري السوري باللاذقية"، تهدف هذه الدراسة إلى بيان دور المراجعة الداخلية في تفعيل الحوكمة في المصرف التجاري السوري باللاذقية. ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانة وتوزيعها على (43) إداريًا من العاملين بالمصرف. وبعد الدراسة والتحليل تم التوصل إلى النتائج الآتية: إن تطبيق نظام محكم لأعمال المراجعة الداخلية يؤدي إلى تفعيل الحوكمة في المصرف التجاري السوري باللاذقية، وإن القيام بعملية المراجعة الداخلية وفق المعايير المهنية الواجبة يؤدي إلى تفعيل الحوكمة في المصرف التجاري السوري باللاذقية، وإن استقلالية إدارات المراجعة الداخلية يؤدي إلى تفعيل الحوكمة في المصرف التجاري السوري باللاذقية.

مشكلة الدراسة

لقد ساهمت الأزمات والانهيارات والفضائح المتكررة لعديد من الشركات والمصارف في ظهور مفهوم الحوكمة الذي جاء ليقدم الحل المناسب لمعالجة أسباب الانهيار وأزمة الثقة التي طال تأثيرها على أكثر التعاملات في الأسواق العالمية، والتي كان من أهم أسبابها ضعف مستوى المراجعة الداخلية بهذه الشركات والمصارف، مما أدى إلى فقدان الثقة بالنسبة إلى إدارات تلك الشركات في الأنظمة الرقابية والمحاسبية المتبعة فيها

وانطلاقًا من أهمية حوكمة الشركات وضرورة نقلها لحيز التطبيق فإن المراجعة الداخلية تُعد أحد ركائز هذا التطبيق، فقد أصبح تطور ورفع كفاءة مستوى الأداء المهني للمراجعين الداخليين بمثابة دعم رئيسي من دعائم التطبيق الكفء لإطار الحوكمة. إن تطبيق مبادئ الحوكمة يؤدي إلى تعزيز الشفافية في أداء عمل المراجع الداخلي للمصرف، ومن هنا فإن مشكلة الدراسة تتمحور في السؤال الرئيسي التالي: ما هو دور إدارة المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة بالمصارف التجارية العاملة بمدينة ترهونة؟ ويتفرع منه الأسئلة الفرعية التالية:

1-هل يؤثر تطبيق نظام محكم لأعمال المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة بالمصارف التجارية العاملة بمدينة ترهونة؟

2-ما مدى تأثير الالتزام بالمعايير المهنية للمراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة بالمصارف التجارية العاملة بمدينة ترهونة؟

فرضيات الدراسة

بناءً على مشكلة الدراسة يتم صياغة الفرضية الرئيسية التالية: تساهم إدارة المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة بالمصارف التجارية العاملة بمدينة ترهونة، وتتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية:

1-يساهم تطبيق نظام محكم لأعمال المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة بالمصارف التجارية العاملة بمدينة ترهونة.

2-يساهم الالتزام بالمعايير المهنية للمراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة بالمصارف التجارية العاملة بمدينة ترهونة.

أهمية الدراسة

تظهر أهمية الدراسة من خلال إبراز الدور الهام للمراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة في المصارف التجارية الليبية وفق أسس ومفاهيم جديدة، الأمر الذي أدى إلى التقليل من المخاطر التي تتعرض لها هذه المصارف.

وتنبع أهمية الدراسة في الآتي:

1 -توسيع الفهم العلمي وتحديد الدور المحوري لضرورة تبني وظيفة المراجعة الداخلية كأداة فعالة لتطبيق مبادئ الحوكمة في المصارف التجارية الليبية.

2 -أهمية تطبيق الحوكمة في القطاع المصرفي كون أن المصارف تُعد من أهم مصادر التمويل للأفراد والشركات على حد سواء، لما لها من دور فعال في الرقابة على أداء الشركات التي تمولها وبالتالي إمكانية فرض مبادئ الحوكمة عليها.

3 -إثراء الأدبيات العلمية المتعلقة بالعلاقة بين المراجعة الداخلية والحوكمة في المصارف التجارية الليبية، وهو مجال ما زال يفتقر إلى الدراسات الكافية، كما يساعد في تطوير الأطر النظرية والتطبيقية لتحسين الأنظمة الإلكترونية داخل هذه المصارف.

منهجية الدراسة

في هذه الدراسة تم الجمع بين منهجين من مناهج الدراسة، حيث يتم تقسيم هذه الدراسة إلى جانبين أساسيين هما:

1 -الجانب النظري للدراسة: ستعتمد هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي، حيث تم تغطية الجانب النظري من خلال مراجعة أدبيات الدراسة بالاطلاع على الكتب والرجوع إلى الأبحاث والرسائل العلمية المتعلقة بموضوع الدراسة، بالإضافة إلى المواقع الإلكترونية المختلفة ذات الصلة بموضوع الدراسة.

2 -الجانب التطبيقي للدراسة: اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث قام بتجميع البيانات والمعلومات المتعلقة بالمشكلة موضوع الدراسة من الواقع العملي بواسطة استمارة الاستبيان، تم توجيهها إلى عينة من المصارف التجارية العاملة في مدينة ترهونة، وذلك لغرض الحصول على البيانات والمعلومات ومن ثم تحليلها وعرضها بهدف اختبار صحة الفرضيات الخاصة بالدراسة.

حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة في الآتي:

- الحدود المكانية: اقتصرت الدراسة على عينة من المصارف التجارية العاملة بمدينة ترهونة.
- الحدود الزمانية: تم إجراء الدراسة للعام 2025.
- الحدود الموضوعية: تناولت الدراسة دور المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة بالمصارف التجارية الليبية.

متغيرات الدراسة

المتغير

الإطار النظري للدراسة

المحور الأول: المراجعة الداخلية

أولاً: مفهوم المراجعة الداخلية (أحمد الصباغ وآخرون، 2008، ص 137)

على الرغم من تنوع التعريفات والمفاهيم المرتبطة بالمراجعة الداخلية كما وردت في كتابات الباحثين المتخصصين والمعاهد المهنية والجمعيات ذات الصلة، إلا أن هذه المفاهيم تتقاطع في جوهرها من حيث الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، وكذلك في نطاق الأنشطة والمجالات التي تمارس ضمنها. وفي هذا الإطار سيتم استعراض بعض من المفاهيم التي تناولت المراجعة الداخلية بهدف توضيح أبعادها المختلفة وإبراز مضمونها العام.

المراجعة الداخلية جزء من نظام الرقابة الداخلية تتمثل في نشاط مستقل يقوم به قسم أو إدارة من إدارات الشركة، ومهمته مراجعة وفحص المستندات والدفاتر والسجلات والقوائم والتقارير المالية والعمليات المختلفة، وتقييم أداء الإدارات والأقسام في الشركة، ثم تقديم تقارير إلى الإدارة العليا بنتائج التقييم.

كما عرفت المراجعة الداخلية بأنها مجموعة من الإجراءات التي تنشأ داخل الشركة لغرض التحقق من تطبيق السياسات المالية والإدارية (التشغيلية) المرسومة (إدريس اشتيوي، 2008، ص 85).

ثانياً: أهداف المراجعة الداخلية (صايم، فتحي، 2023، ص 232)

إن أهداف المراجعة الداخلية كثيرة نذكر منها:

1 -التقييم الدوري للسياسات المحاسبية والمالية وكل ما تعلق بها، والتأكد من أنها تسير حسب الخطة الموضوعة، ومعرفة انحراف حماية أموال الشركة.

2 -التقييم الدوري للسياسات الإدارية والإجراءات التنفيذية المتعلقة بها، وإبداء الرأي حيالها بغرض تحسينها لتحقيق أعلى كفاءة إدارية.

3 -التحقق من مدى الالتزام بسياسات وإجراءات الرقابة الداخلية، والتحقق من مدى كفاءة وفعالية الأداء داخل إدارات وأقسام الشركة.

ثالثاً: معايير المراجعة الداخلية (إدريس اشتيوي، 2008، ص 90، 91، 93)

تشمل المعايير المهنية الحديثة للمراجعة الداخلية الصادرة من مجمع المراجعين الداخليين على خمس مجموعات من المعايير الداخلية تغطي النواحي الرئيسية للمراجعة الداخلية، وهي:

1 -معيار الاستقلالية: وفق هذا المعيار لا بد أن يكون المراجع الداخلي مستقلاً عن الأنشطة التي يقوم بمراجعتها، أي مستقلاً عن باقي الوظائف المتواجدة في الشركة.

2 -معيار الكفاءة والتأهيل: موظفو قسم المراجعة الداخلية يجب أن يكون لديهم التدريب الفني المناسب والكفاءة المناسبة للعمل كمراجعين.

3 -معيار نطاق العمل: ينص هذا المعيار على أن مجال عمل المراجعة الداخلية يجب أن يتضمن فحص وتقييم سلامة الرقابة الداخلية المعمول بها وجودة الأداء في تنفيذ المسؤوليات المحددة فيها.

4 -معيار أسلوب أداء عمليات المراجعة الداخلية: ينص هذا المعيار على ضرورة أن يشمل عمل المراجعة تخطيط المراجعة، وفحص وتقييم المعلومات، وإبلاغ نتائج المراجعة ثم المتابعة.

5 -كيفية إدارة قسم المراجعة الداخلية: ينص هذا المعيار على أنه يجب أن يدير مدير المراجعة الداخلية إدارته بشكل سليم، وذلك من خلال مراجعة الأمور الإدارية وتقييمها وإبداء الرأي حيالها.

المحور الثاني: الحوكمة المصرفية

أولاً: مفهوم الحوكمة المصرفية

تزايد الاهتمام بموضوع الحوكمة في السنوات الأخيرة من قبل العديد من الشركات بصفة عامة، والمصارف التجارية بصفة خاصة، وذلك نظراً لدورها الفعال في دعم أداء المصارف ورفع قدراتها التنافسية وزيادة تعزيز ثقة أصحاب المصالح في المصرف، وبالتالي تُعد الحوكمة أحد متطلبات الإدارة الناجحة لاستمرار نجاح المصرف في تحقيق أهدافه على المدى الطويل.

وتعرف الحوكمة المصرفية بأنها مجموعة من القواعد واللوائح القانونية والمحاسبية والمالية والاقتصادية التي توجه وتحكم الإدارة في أداء عملها والوفاء بمسؤولياتها، ليس فقط أمام المساهمين الذين هم جزء أساسي من منظومة حوكمة المصارف، ولكن أيضاً أمام المودعين الذين هم الدائنون الرئيسيون للمصارف، ومن ثم أصحاب المصالح والبيئة التي يعمل بها القطاع المصرفي (دلالجة سارة، بن حميدة هشام، 2021، ص 66–67).

ثانياً: أهمية الحوكمة المصرفية (حولي محمد، 2017، ص 52)

يعتبر موضوع الحوكمة أكثر تعقيداً وأهمية في القطاع المصرفي مقارنة بالقطاعات الأخرى، وذلك نظراً لأن إفلاس المصرف لا يؤثر فقط على الأطراف ذات العلاقة من عملاء ومقرضين، بل يؤثر أيضاً على استقرار المصارف الأخرى من خلال العلاقة المترابطة فيما بينها. ويمكن تلخيص أهمية الحوكمة المصرفية في النقاط التالية:

1 -محاربة الفساد الداخلي في المصارف وعدم السماح بوجوده ولا باستمراره.

2 -تحقيق وضمان النزاهة والاستقامة لكافة العاملين بالمصرف.

3 -محاربة الانحرافات، وخاصة تلك التي تشكل تهديداً لمصالح مختلف الأطراف.
4 -جذب الاستثمارات ودعم الأداء الاقتصادي والقدرة على المنافسة في المدى الطويل من خلال تأكيدها على عامل الشفافية في معاملات المصرف وفي إجراءات المراجعة والمحاسبة المالية.

ثالثاً: مبادئ الحوكمة المصرفية

نظراً للاهتمام البالغ الذي شهده موضوع الحوكمة، فقد حرصت العديد من المؤسسات الدولية على وضع جملة من المبادئ والأسس لتطبيقه، وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي (دلالجة سارة، بن حميدة هشام، 2021، ص 69):

1 -ضمان وجود إطار فعال لحوكمة المؤسسات: يجب أن يتضمن حوكمة المؤسسات كلاً من تعزيز شفافية الأسواق وكفاءتها، كما يجب أن يكون متناسقاً مع أحكام القانون.
2 -حفظ حقوق جميع المساهمين: تشمل نقل ملكية الأسهم، واختيار مجلس الإدارة، والحصول على عائد في الأرباح، ومراجعة القوائم المالية، وحق المساهمين في المشاركة الفعالة في اجتماعات الجمعية العامة.
3 -المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين: تعني المساواة بين حملة الأسهم داخل كل فئة، وحقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية والتصويت في الجمعية العامة على القرارات السياسية.
4 -الإفصاح والشفافية: تتناول الإفصاح عن المعلومات الهامة، ودور مراجع الحسابات، والإفصاح عن ملكية النسبة العظمى من أسهم المساهمين وأصحاب المصالح في الوقت المناسب ودون تأخير.
5 -مسؤوليات مجلس الإدارة: تشمل هيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية، وكيفية اختيار أعضائه، ومهامه الأساسية، ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية.

المحور الثالث: دور المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة المصرفية

أكدت معايير الحوكمة في قواعدها على أهمية إنشاء وظيفة المراجعة الداخلية، مع التركيز على تنظيم وتعزيز علاقتها بكل من لجان المراجعة والمراجع الخارجي في ظل التوسع في نطاق الخدمات التي تقدمها المراجعة الداخلية.

وبالتالي فإن وجود نظام مراجعة داخلي محكم يساهم في تحسين دقة المعلومات المقدمة للإدارة العليا، وضمان مطابقة الإجراءات للسياسات واللوائح، وتعزيز الشفافية والمساءلة. كما أن النظام المحكم يساعد في الكشف عن نقاط الضعف في نظم الرقابة الداخلية ومعالجتها، مما يؤدي إلى تحسين الأداء المصرفي ودعم مبادئ الحوكمة المصرفية.

وأيضاً فإن الالتزام بمعايير المراجعة الداخلية يرتبط بتفعيل الحوكمة المصرفية بصورة إيجابية، وذلك من خلال توفر السياسات والإجراءات المكتوبة، والالتزام بالعناية المهنية، والتركيز على المخاطر الجوهرية (لطفي وآخرون، 2013، ص 226).

الإطار العملي للدراسة

القسم الأول: يشمل محوراً واحداً تم تخصيصه للبيانات الشخصية (المعلومات الخاصة) لأفراد العينة المبحوثة.
القسم الثاني: يشمل محورين يتعلقان بمتغيرات الدراسة، بحيث يتضمن كل محور مجموعة من الأسئلة.

أولاً: ثبات وصدق الاستبيان

يقصد به التأكد من مصداقية الاستبيان المعتمد في جمع بيانات البحث كمقياس لمتغيراته، حيث تم القيام بإجراء اختبار لقياس مدى ثبات فقراته، وهو اختبار ألفا، ويشترط في هذا الاختبار أن تكون قيمة معامل ألفا محصورة ما بين (0) و(1)، على أن تكون أدنى قيمة دالة على وجود الثبات في الاستبيان هي 60%.

ويحسب ذلك على اعتبار أنه كلما اقتربت قيمة المعامل من الواحد (1) كلما زاد ثبات فقرات الاستبيان، والجدول التالي يبين معامل الثبات لهذه الدراسة.

جدول رقم (1) يبين معامل الثبات ألفا كرونباخ

محتوى المحور	معامل ألفا كرونباخ
المراجعة الداخلية	546.0
مبادى الحوكمة	.7140
المحاور ككل	.7620

من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي Spss

من خلال النتائج المبينة في الجدول أعلاه، يتضح أن جميع قيم معامل ألفا كرونباخ جاءت ضمن الحدود المقبولة إحصائياً، حيث تجاوزت معظمها الحد الأدنى المقبول (0.6)، ووصلت في بعض المحاور إلى مستويات جيدة. ويعكس ذلك تمتع أداة الدراسة بدرجة عالية من الثبات والاتساق الداخلي بين بنودها، مما يؤكد على صدق وثبات الاستبيان المستخدم في الدراسة، ويعزز من موثوقية النتائج التي تم التوصل إليها.

ثانياً:عرض نتائج الدراسة

تم تقسيم هذا الإطار إلى قسمين هامين:

القسم الأول: تم فيه التطرق إلى عرض نتائج الدراسة وتحليلها.

القسم الثاني: تم فيه اختبار الدراسة وفرضياتها بناء على نتائج المعالجة الإحصائية .

عرض نتائج البحث

يحتوي هذا الجانب على عنصرين، حيث تمثل العنصر الأول في تحديد اتجاه إجابات أفراد عينة ادراسة، بينما تمثل

العنصر الثاني في التحليل الوصفي لمحاور الدراسة مع تفسير نتائجها.

اتجاه إجابات عينة الدراسة

بهدف لمعرفة اتجاه إجابات أفراد عينة الدراسة حول أسئلة محاور الاستبيان فقد تم تحديد المتوسطات الحسابية لدرجات مقياس ليكارت الخماسى المطبق في استبيان الدراسة وحصره ضمن مجالات محددة ومن ثم تحديد التقييم الموافق لكل مجال على حدا. والجدول التالي يوضح ذلك :

جدول رقم (2) مجالات المتوسط الحسابي لمقياس ليكارت مع تقييمها

المستوى	الرمز	مجال المتوسط الحسابي
ضعيف جدا	1	من 1 إلى 1.79
ضعيف	2	من 1.80 إلى 2.59
متوسط	3	من 2.60 إلى 3.39
جيد	4	3.40 إلى 4.19
جيدجداً	5	4.20 إلى 5

المصدر: من اعداد الباحث

التحليل الوصفي للبيانات لأفراد العينة

أولًا: البيانات العامة

تمثلت الخصائص الشخصية لأفراد العينة المدروسة وفيما يلي عرض للنتائج المتحصل عليها من خلال تحليل تلك
الخصائص التي تم التوصل إليها من خلال إجاباتهم على استبيان الدراسة وذلك على النحو التالي:

1 - الوظيفة

جدول رقم (3) يوضح تصنيف المشاركين في الدراسة حسب الوظيفة

الوظيفة	العدد	النسبة (%)
مدير فرع	0	%0
رئيس قسم	10	%28
محاسب	6	%17
مراجع داخلى	2	%05
اخرى	18	%50
الإجمالي	36	%100

يُظهر جدول تصنيف المشاركين حسب الوظيفة أن "أخرى" هي الفئة الأكثر تمثيلاً بنسبة 50% من إجمالي المشاركين (18 مشاركاً)، مما يشير إلى تنوع كبير في الوظائف خارج الفئات المحددة. يليهم "رئيس قسم" بنسبة 28% (10 مشاركين)، ثم
"محاسب" بنسبة 17% (6 مشاركين). أما "مراجع داخلي" فكانت الفئة الأقل تمثيلاً بنسبة 5% فقط (مشاركين اثنان).

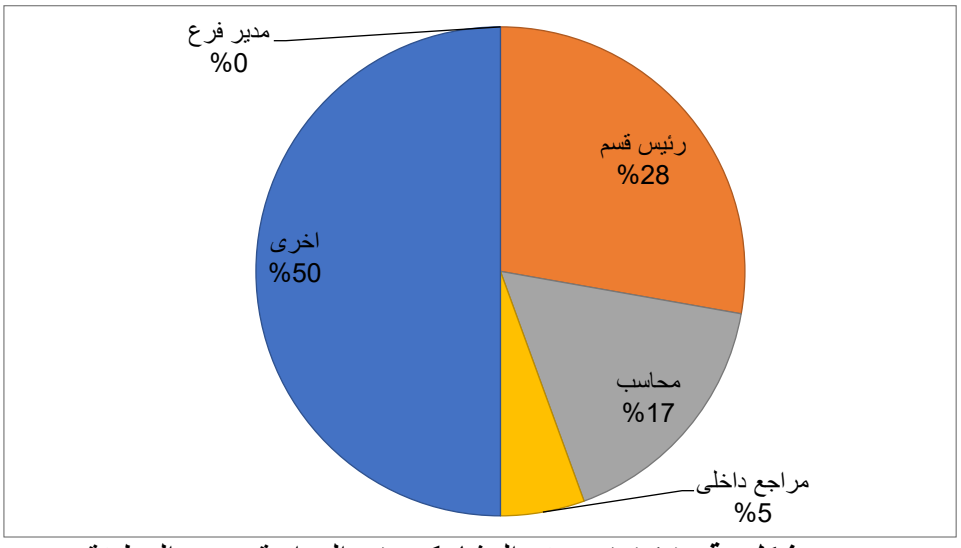

شكل رقم (1) تصنيف المشاركين في الدراسة حسب الوظيفة

2- العـــمر

جدول رقم (4) : يوضح تصنيف المشاركين في الدراسة حسب العمر

العمر	العدد	النسبة (%)
من 30 – 40 سنة	21	58%
من 41 – 50 سنة	11	31%
من 51 – 60 سنة	4	11%
الإجمالي	36	%100

يوضح جدول تصنيف المشاركين حسب العمر أن الفئة العمرية "من 30 – 40 سنة" هي الأكبر بنسبة 58% من المشاركين (21 مشاركاً)، مما يدل على أن غالبية المشاركين من الفئة الشابة إلى متوسطة العمر. تليها فئة "من 41 – 50 سنة" بنسبة 31% (11 مشاركاً)، بينما تمثل الفئة العمرية "من 51 – 60 سنة" النسبة الأقل بـ 11% (4 مشاركين)، مما يشير إلى أن المشاركة تتناقص مع التقدم في العمر ضمن عينة الدراسة.

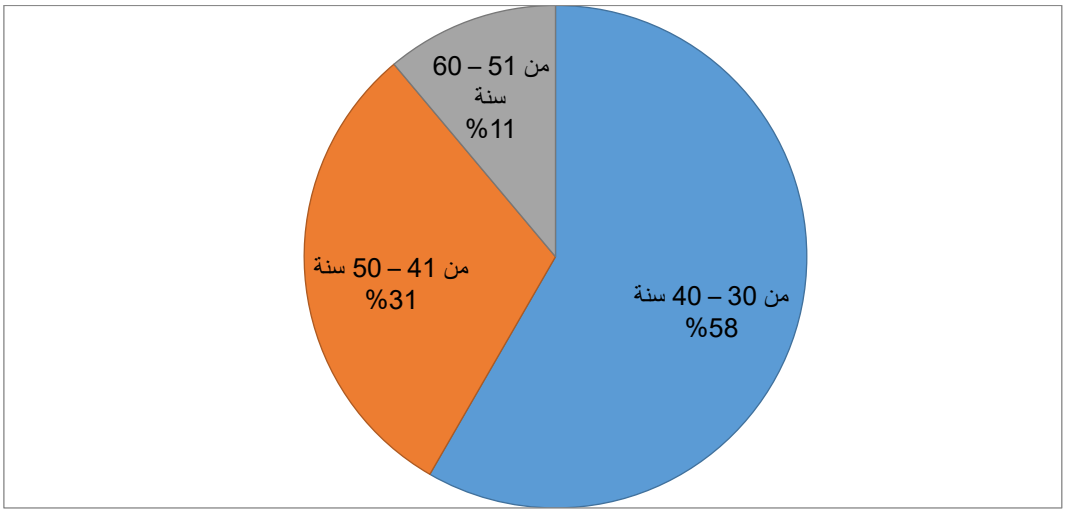

شكل رقم (2) تصنيف المشاركين في الدراسة حسب العمر

3 - المؤهل العلمي

جدول رقم يوضح (5) تصنيف المشاركين في الدراسة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة (%)
دبلوم عالى	7	19%
بكالوريس	24	67%
مجاستير	5	14%
دكتوراه	0	0%
الإجمالي	36	%100

يُبين جدول تصنيف المشاركين حسب المستوى التعليمي أن غالبية المشاركين يحملون درجة "البكالوريوس" بنسبة 67%
(24 مشاركاً). يليهم حاملو "الدبلوم العالي" بنسبة 19% (7 مشاركين)، ثم حاملو "الماجستير" بنسبة 14% (5 مشاركين). من
الملاحظ عدم وجود أي مشارك يحمل درجة "الدكتوراه" (0%)، مما يشير إلى أن عينة الدراسة تركز بشكل أكبر على المستويات
التعليمية الجامعية الأولى والعليا المتوسطة.

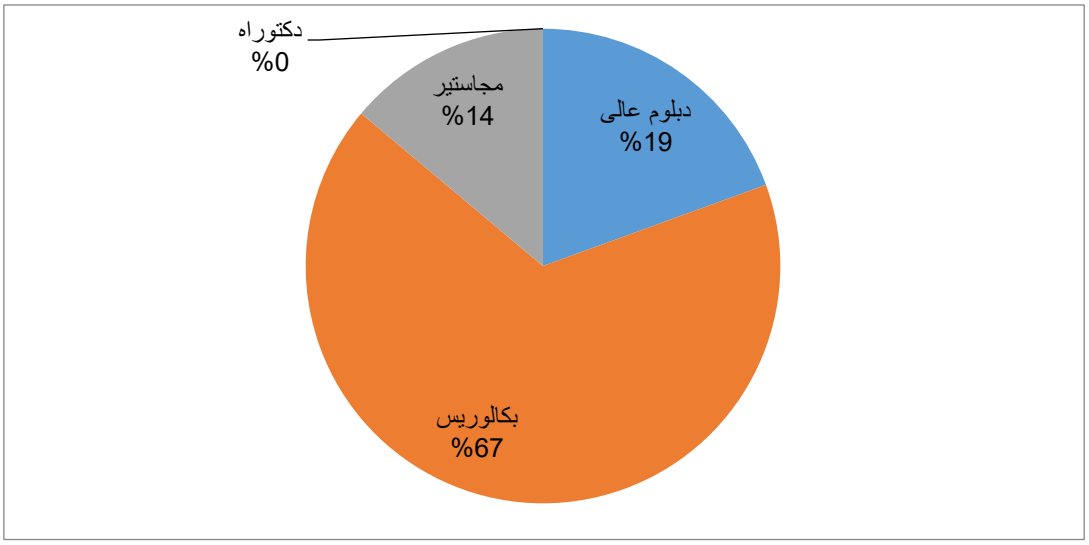

شكل رقم (3) تصنيف المشاركين في الدراسة حسب المستوى التعليمي

4 - سنوات الخبرة

جدول رقم (6) يوضح تصنيف المشاركين في الدراسة حسب سنوات الخبرة

عدد سنوات الخبرة	العدد	النسبة (%)
أقل من 5 سنوات	16	44%
من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات	6	17%
من 10 إلى أقل من 15 سنة	10	28%
أكثر من 15 سنة	4	11%
المجموع	36	%100

يكشف جدول تصنيف المشاركين حسب سنوات الخبرة أن الفئة التي تمتلك "أقل من 5 سنوات" خبرة هي الأكبر بنسبة 44%
(16 مشاركاً)، مما يشير إلى أن جزءاً كبيراً من المشاركين لهم مستوى من الخبرة نسبياً. تليها فئة "من 10 إلى أقل من 15 سنة"
بنسبة 28% (10 مشاركين)، ثم فئة "من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات" بنسبة 17% (6 مشاركين). أما الفئة التي تمتلك "أكثر
من 15 سنة" خبرة فكانت الأقل بنسبة 11% (4 مشاركين)

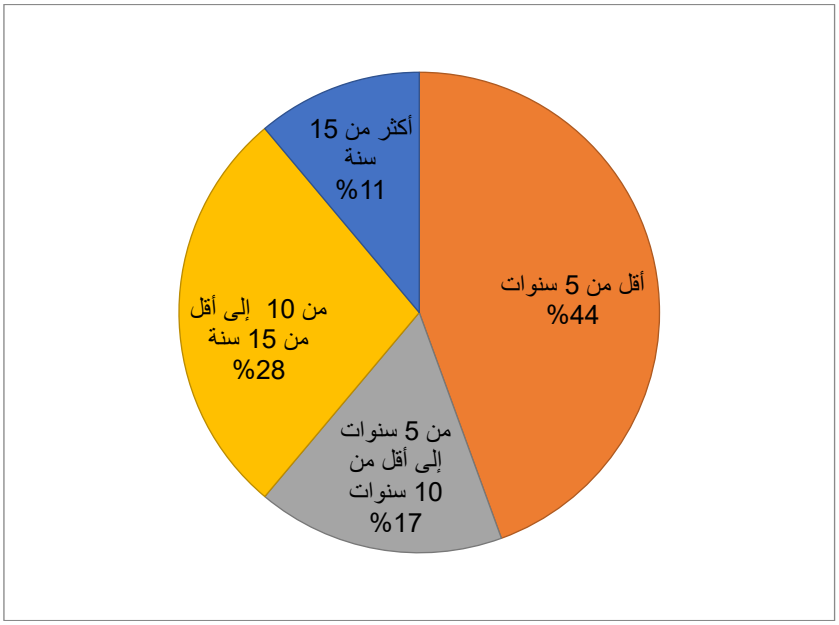

شكل رقم (4) تصنيف المشاركين في الدراسة حسب سنوات الخبرة

5 - التخصص

جدول رقم (7) تصنيف المشاركين في الدراسة حسب التخصص

التخصص	العدد	النسبة (%)
محاسبة	21	58%
إدارة	3	08%
اقتصاد	2	06%
تمويل	5	14%
اخرى	5	%14
الإجمالي	36	%100

يُظهر جدول تصنيف المشاركين حسب التخصص أن تخصص "المحاسبة" هو الأكثر شيوعاً بين المشاركين بنسبة 58%
(21 مشاركاً)، مما يشير إلى أن هذا التخصص يمثل الغالبية العظمى في عينة الدراسة. تليها تخصصات "التمويل" و"أخرى"
بنسبة 14% لكل منهما (5 مشاركين لكل تخصص). أما تخصص "الإدارة" فجاء بنسبة 8% (3 مشاركين)، و"الاقتصاد"
بنسبة 6% (مشاركين اثنان)، مما يدل على أن التخصصات المالية والمحاسبية هي الأكثر حضوراً.

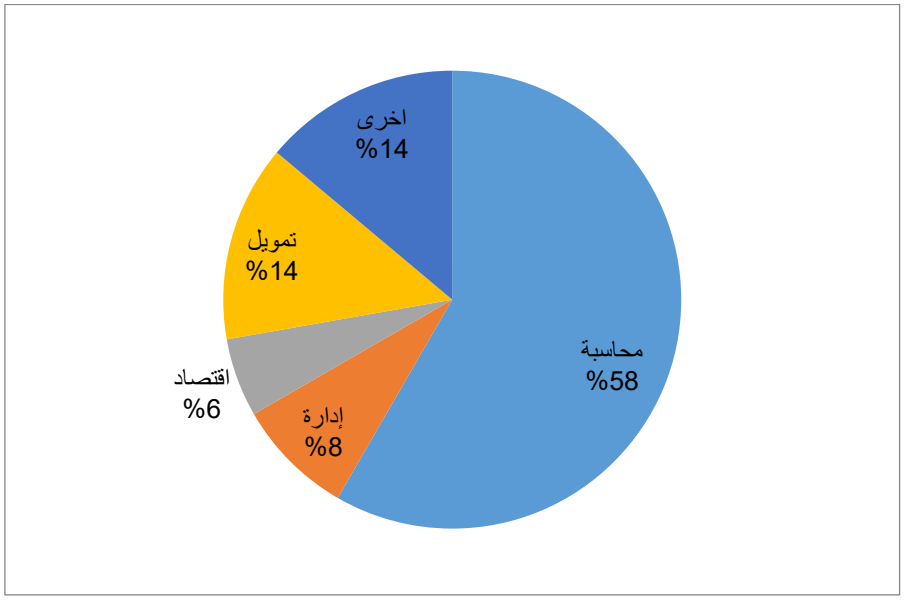

شكل رقم (5) تصنيف المشاركين في الدراسة حسب التخصص

ثانياً: تحليل عبارات الاستبيان

1. **تحليل أسئلة (فقرات) المحور الأول:** يساهم الالتزام بالمعايير المهنية للمراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة

– في المصارف التجارية .

يتضمن هذا المحور مجموعة من الأسئلة، وقد تم تحليل إجابات العينة لاستخراج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري
لكل سؤال، بالإضافة إلى القيم الخاصة بالمحور بشكل عام. والنتائج كما يلي:

جدول رقم (8) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري حول المحور الاول

ت	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الاتجاة
1	هل يقوم مراجع الحسابات الداخلي بتزويد الادارة العليا بالمصرف بمعلومات حول دقة نظام الرقابة الداخلية .	4.2222	0.5404	1	جيد جدا
2	هل يقوم المراجع الداخلي بتقديم الاقتراحات والارشادات اللازمة لتحسين اجراءات نظام الرقابة الداخلية .	4.0278	0.6964	2	جيد
3	هل يوجد نظام محكم للمراجعة الداخلية لدى المصرف يساهم في تفعيل مبادى الحوكمة .	3.7500	0.8409	5	جيد
4	يوجد في نظم المراجعة الداخلية اجراءات للتأكد من القيام بتطبيق مبادى الحوكمة .	3.6944	0.8886	6	حيد
5	يتم فحص الاجراءات من قبل المراجع الداخلي بالمصرف للتأكد من مطابقتها للسياسات	3.9167	0.8062	3	جيد

	والخطط والنظم والقوانين واللوائح ومدى مساهمتها في تفعيل مبادى الحوكمة .				
6	تقوم ادارة المراجعة الداخلية بالمصرف بمناقشة نظام الرقابة الداخلية مع المراجع الخارجي لمعرفة مدى دقته وسلامته.	3.8611	0.5929	4	جيد
	المجموع الكلي للمحور	3.9120	0.4111		جيد

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من البيانات المدرجة في الجدول أعلاه، والتي تتضمن إجابات مفردات العينة، ما يلي:

كانت إجابة أغلبية أفراد العينة على الفقرة رقم (1) هل يقوم مراجع الحسابات الداخلي بتزويد الإدارة العليا بالمصرف بمعلومات حول دقة نظام الرقابة الداخلية بشكل عام باتجاه (جيد جداً)، وبمتوسط حسابي (4.2222)، وبانحراف معياري (0.5404)، وحصلت على الترتيب (1). وتشير النتيجة إلى أن أفراد العينة يتفقون بدرجة مرتفعة على أن المراجع الداخلي يمد الإدارة العليا بمعلومات مهمة حول دقة نظام الرقابة الداخلية، بما يعزز الرقابة والحوكمة.

1. كانت إجابة أغلبية أفراد العينة على الفقرة رقم (2) هل يقوم المراجع الداخلي بتقديم الاقتراحات والإرشادات اللازمة لتحسين إجراءات نظام الرقابة الداخلية بشكل عام باتجاه (جيد)، وبمتوسط حسابي (4.0278)، وبانحراف معياري (0.6964)، وحصلت على الترتيب (2). وتشير النتيجة إلى وجود اتفاق واضح على الدور التحسيني/الإرشادي للمراجع الداخلي في تطوير إجراءات الرقابة الداخلية بما يخدم الحوكمة.
2. كانت إجابة أغلبية أفراد العينة على الفقرة رقم (3) هل يوجد نظام محكم للمراجعة الداخلية لدى المصرف يساهم في تفعيل مبادئ الحوكمة بشكل عام باتجاه (جيد)، وبمتوسط حسابي (3.7500)، وبانحراف معياري (0.8409)، وحصلت على الترتيب (5). وتشير النتيجة إلى أن أفراد العينة يميلون إلى الإقرار بوجود نظام مراجعة داخلية "محكم" يسهم في الحوكمة، إلا أن قوة الاتفاق أقل مقارنة بالفقرتين (1) و(2)، وهو ما قد يعكس تفاوتاً في تطبيق "الإحكام" بين المصارف/الوحدات.
3. كانت إجابة أغلبية أفراد العينة على الفقرة رقم (4) يوجد في نظم المراجعة الداخلية إجراءات للتأكد من القيام بتطبيق مبادئ الحوكمة بشكل عام باتجاه (جيد)، وبمتوسط حسابي (3.6944)، وبانحراف معياري (0.8886)، وحصلت على الترتيب (6). وتشير النتيجة إلى أن هناك قبولاً بوجود إجراءات تحقق مرتبطة بالحوكمة ضمن نظام المراجعة الداخلية.
4. كانت إجابة أغلبية أفراد العينة على الفقرة رقم (5) يتم فحص الإجراءات من قبل المراجع الداخلي للتأكد من مطابقتها للسياسات والخطط والنظم والقوانين واللوائح ومدى مساهمتها في تفعيل مبادئ الحوكمة بشكل عام باتجاه (جيد)، وبمتوسط حسابي (3.9167)، وبانحراف معياري (0.8062)، وحصلت على الترتيب (3). وتشير النتيجة إلى اتفاق جيد على أن المراجعة الداخلية تمارس دوراً رقابياً/التزامياً (Compliance) عبر فحص المطابقة للسياسات واللوائح بما يدعم تفعيل الحوكمة.
5. كانت إجابة أغلبية أفراد العينة على الفقرة رقم (6) تقوم إدارة المراجعة الداخلية بمناقشة نظام الرقابة الداخلية مع المراجع الخارجي لمعرفة مدى دقته وسلامته بشكل عام باتجاه (جيد)، وبمتوسط حسابي (3.8611)، وبانحراف معياري (0.5929)، وحصلت على الترتيب (4). وتشير النتيجة إلى أن مستوى التنسيق بين المراجعة الداخلية والخارجية يعد جيداً.

وكانت إجابة أغلبية أفراد العينة على المحور الأول بشكل عام باتجاه (جيد)، حيث بلغ المتوسط الحسابي للمحور (3.9120) والانحراف المعياري (0.4111). وتشير النتيجة إلى أن أفراد العينة يتبنون رأياً سائداً

مؤداه أن تطبيق نظام المراجعة الداخلية (وخاصة تزويد الإدارة العليا بالمعلومات، وتقديم المقترحات، وفحص المطابقة، والتنسيق مع المراجع الخارجي) يسهم بصورة إيجابية في تفعيل مبادئ الحوكمة

تحليل أسئلة (فقرات) المحور الثاني: يساهم الالتزام بالمعايير المهنية للمراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة في
المصارف التجارية العاملة بمدينة **ترهونة.**

يتضمن هذا القسم مجموعة من الأسئلة، وقد تم تحليل إجابات العينة لاستخراج القيم الإحصائية، بما في ذلك المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل سؤال، وكذلك للقيم المتعلقة بالمحور ككل. والنتائج جاءت كما يلي:

جدول رقم (9) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري حول المحور الثاني

ت	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعيار ي	الترتيب	الاتجاة
1	يمتلك المراجع الداخلي بالمصرف معرفة كافية بالمعايير المهنية اللازمة لتفعيل مبادى الحوكمة .	3.7500	0.8742	3	جيد
2	يتلقى المراجع الداخلي تدريب وتعليم مستمر على المعايير المهنية الواجبة وكيفية تفعيل مبادى الحوكمة	3.1667	1.0000	7	متوسط
3	يتوفر التأهيل الفني والعلمي المناسب لدى المراجع الداخلي لتفعيل الحوكمة ومبادئها .	3.6111	0.8711	5	جيد
4	يلتزم المراجع الداخلي بالمصرف ببذل العناية المهنية اللازمة عند قيامه بإجراءات التحليل اللازمة في اطار تطبيق مبادى وعمليات الحوكمة .	3.6389	0.8333	4	جيد
5	يتم توفير فريق عمل متخصص معين يتوافر فيهم المهارة والمعرفة والتخصص التي تمكنهم من اداء اعمالهم بصورة صحيحة ودقيقة .	3.5000	0.9411	6	جيد
6	يوجد دليل مكتوب للسياسات والاجراءات المتبعة في ادارة المراجعة الداخلية بالمصرف كدليل لعمل الموظفين بالقسم	3.9722	0.7362	1	جيد
7	ياخذ المراجع الداخلى فى اعتباره المخاطر الجوهرية التى قد تؤثر على اهداف المصرف والتى لاتكفل اجراءات التاكيد وحدها اكتشافها حتى لو استخدمت العناية المهنية اللازمة .	3.9167	0.7319	2	جيد
	المجموع الكلي للمحور	3.6508	0.5218		جيد

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يظهر من خلال البيانات المدرجة في الجدول أعلاه، والتي تتضمن إجابات مفردات العينة بشكل مفصل كما يلي:

1. كانت إجابة أغلبية أفراد العينة على الفقرة رقم (1) يمتلك المراجع الداخلي معرفة كافية بالمعايير المهنية اللازمة لتفعيل مبادئ الحوكمة بشكل عام باتجاه (جيد)، وبمتوسط حسابي (3.7500)، وبانحراف معياري (0.8742)، وحصلت على الترتيب (3). وتشير النتيجة إلى أن أفراد العينة يرون أن المعرفة بالمعايير المهنية متوافرة بدرجة جيدة.
2. كانت إجابة أغلبية أفراد العينة على الفقرة رقم (2) يتلقى المراجع الداخلي تدريب وتعليم مستمر على المعايير المهنية الواجبة وكيفية تفعيل مبادئ الحوكمة بشكل عام باتجاه (متوسط)، وبمتوسط حسابي (3.1667)، وبانحراف معياري (1.0000)، وحصلت على الترتيب (7). وتشير النتيجة إلى أن التدريب المستمر يمثل نقطة ضعف نسبية في هذا المحور.
3. كانت إجابة أغلبية أفراد العينة على الفقرة رقم (3) يتوفر التأهيل الفني والعلمي المناسب لدى المراجع الداخلي لتفعيل الحوكمة ومبادئها بشكل عام باتجاه (جيد)، وبمتوسط حسابي (3.6111)، وبانحراف معياري (0.8711)، وحصلت على الترتيب (5). وتشير النتيجة إلى توفر التأهيل بدرجة جيدة.
4. كانت إجابة أغلبية أفراد العينة على الفقرة رقم (4) يلتزم المراجع الداخلي ببذل العناية المهنية اللازمة عند قيامه بإجراءات التحليل اللازمة في إطار تطبيق مبادئ وعمليات الحوكمة بشكل عام باتجاه (جيد)، وبمتوسط حسابي (3.6389)، وبانحراف معياري (0.8333)، وحصلت على الترتيب (4). وتشير النتيجة إلى أن الالتزام بالعناية المهنية حاضر بدرجة جيدة، بما يعزز جودة أعمال المراجعة وارتباطها بتطبيقات الحوكمة.
5. كانت إجابة أغلبية أفراد العينة على الفقرة رقم (5) يتم توفير فريق عمل متخصص تتوافر فيه المهارة والمعرفة والتخصص التي تمكنهم من أداء أعمالهم بصورة صحيحة ودقيقة بشكل عام باتجاه (جيد)، وبمتوسط حسابي (3.5000)، وبانحراف معياري (0.9411)، وحصلت على الترتيب (6). وتشير النتيجة إلى أن توفر الفرق المتخصصة مقبول (جيد).
6. كانت إجابة أغلبية أفراد العينة على الفقرة رقم (6) يوجد دليل مكتوب للسياسات والإجراءات المتبعة في إدارة المراجعة الداخلية بالمصرف كدليل لعمل الموظفين بالقسم بشكل عام باتجاه (جيد)، وبمتوسط حسابي (3.9722)، وبانحراف معياري (0.7362)، وحصلت على الترتيب (1). وتشير النتيجة إلى أن وجود السياسات والإجراءات المكتوبة يعد من أقوى عناصر الالتزام المهني، ويعكس نضجاً تنظيمياً يساند الحوكمة.
7. كانت إجابة أغلبية أفراد العينة على الفقرة رقم (7) يأخذ المراجع الداخلي في اعتباره المخاطر الجوهرية التي قد تؤثر على أهداف المصرف... بشكل عام باتجاه (جيد)، وبمتوسط حسابي (3.9167)، وبانحراف معياري (0.7319)، وحصلت على الترتيب (2). وتشير النتيجة إلى أن منهجية النظر للمخاطر الجوهرية متبناة بدرجة جيدة، وهو عامل محوري في دعم الحوكمة (حوكمة مبنية على إدارة المخاطر).

وكانت إجابة أغلبية أفراد العينة على المحور الثاني بشكل عام باتجاه (جيد)، حيث بلغ المتوسط الحسابي للمحور (3.6508) والانحراف المعياري (0.5218). وتشير النتيجة إلى أن الرأي السائد لدى أفراد العينة هو أن الالتزام بمعايير المراجعة الداخلية يسهم في تفعيل الحوكمة في المصارف، مع الإشارة إلى أن التدريب والتعليم المستمر هو البند الأقل تقييماً والأكثر تشتتاً، ما قد يتطلب تعزيز خطط التدريب والتطوير المهني.

الإجابة عن فرضيات الدراسة

الفرضية الأولى

يساهم تطبيق نظام محكم لأعمال المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة في المصارف التجارية العاملة بمدينة ترهونة.

أسفرت نتائج التحليل الإحصائي عن وجود اتجاه إيجابي لدى أفراد العينة نحو دور تطبيق نظام محكم لأعمال المراجعة
الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي للمحور مستوى (جيد). ويعكس ذلك إسهام
المراجعة الداخلية في تعزيز الرقابة الداخلية، وتحسين جودة المعلومات المقدمة للإدارة العليا، وضمان الالتزام بالسياسات
والقوانين.كما بينت النتائج أن أعلى الفقرات تقييمًا كانت تلك المتعلقة بقيام المراجع الداخلي بتزويد الإدارة العليا
بالمعلومات حول دقة نظام الرقابة الداخلية، وتقديم المقترحات لتحسين إجراءات الرقابة، وهو ما يؤكد الدور الرقابي
والإرشادي للمراجعة الداخلية في دعم الشفافية والمساءلة، وهما من أهم مبادئ الحوكمة.وتشير هذه النتائج مجتمعة إلى أن
وجود نظام مراجعة داخلية محكم يسهم بفاعلية في تفعيل مبادئ الحوكمة من خلال تحسين جودة الرقابة الداخلية، وضمان
الالتزام بالسياسات والقوانين، وتعزيز التنسيق مع المراجع الخارجي. وعليه، **تم قبول الفرضية الأولى**.

الفرضية الثانية

يساهم الالتزام بالمعايير المهنية للمراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة في المصارف التجارية العاملة بمدينة ترهونة.

بينت نتائج التحليل وجود اتجاه إيجابي نحو دور الالتزام بالمعايير المهنية للمراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة،
حيث جاء المتوسط الحسابي الكلي للمحور عند مستوى (جيد). وأظهرت النتائج توفر المعرفة المهنية والعناية المهنية وأخذ
المخاطر الجوهرية في الاعتبار. كما أظهرت النتائج أن أفراد العينة يتفقون بدرجة جيدة على توفر المعرفة المهنية،
والالتزام بالعناية المهنية، ووجود أدلة مكتوبة للسياسات والإجراءات، وأخذ المخاطر الجوهرية في الاعتبار، وهي عناصر
أساسية تعزز حوكمة المصارف. وبناءً عليه، **تم قبول الفرضية الثانية**.

وخلاصة قبول/ ورفض الفرضيات

في ضوء نتائج التحليل الإحصائي، يتضح أن المراجعة الداخلية تمثل أحد الركائز الأساسية لتفعيل مبادئ الحوكمة في
المصارف التجارية بمدينة ترهونة. فقد أثبتت نتائج المحور الأول أن تطبيق نظام محكم لأعمال المراجعة الداخلية يسهم
في تعزيز الشفافية والمساءلة وتحسين نظم الرقابة الداخلية، وهو ما يدعم مبادئ الحوكمة المؤسسية.كما أظهرت نتائج

المحور الثاني أن الالتزام بالمعايير المهنية للمراجعة الداخلية يعزز من كفاءة وفاعلية أداء المراجعين الداخليين، ويسهم في
تحسين جودة التقارير والرقابة على المخاطر، الأمر الذي ينعكس إيجابًا على تفعيل مبادئ الحوكمة. وعليه، فقد تم قبول
الفرضيتين محل الدراسة.

النتائج و التوصيات

أولاً: النتائج

بناءً على نتائج تحليل البيانات الى تم الحصول عليها، تم التوصل إلى النتائج التالية:

1. أثبتت الدراسة وجود أثر إيجابي وقوي لدور المراجع الداخلي في تزويد الإدارة العليا بمعلومات دقيقة حول نظام
الرقابة الداخلية، مما يعزز الشفافية ويدعم اتخاذ القرارات المستنيرة ضمن إطار الحوكمة.
2. بيّنت النتائج أن المراجع الداخلي لا يقتصر دوره على الرقابة فقط، بل يمتد إلى تقديم اقتراحات وإرشادات قيمة
لتحسين إجراءات الرقابة الداخلية، مما يساهم في التطوير المستمر لآليات الحوكمة.
3. كشفت النتائج عن فاعلية المراجعة الداخلية في فحص الإجراءات للتأكد من مطابقتها للسياسات والخطط واللوائح،
مما يعزز الالتزام ويضمن سلامة الحوكمة المؤسسية.
4. أظهرت النتائج أن وجود دليل مكتوب للسياسات والإجراءات في إدارة المراجعة الداخلية يعكس مستوى عالٍ من
التنظيم والاحترافية، مما يدعم مبادئ الحوكمة.
5. أثبتت النتائج أن إدارة المراجعة الداخلية تؤدي دوراً محورياً وأساسياً في تفعيل مبادئ الحوكمة بالمصارف التجارية،
مما يؤكد العلاقة التكاملية بين المراجعة الداخلية والحوكمة.

ثانياً: التوصيات

بناءً على النتائج السابقة نوصى بمجموعة من التوصيات التالية :

1. توسيع الدور الاستراتيجي للمراجعة الداخلية ليشمل الاستشارات الاستباقية وتقديم توصيات تطويرية للإدارة العليا
ومجلس الإدارة، وليس الاكتفاء بالرقابة.
2. تعزيز قنوات الاتصال والتقارير المنتظمة والفعّالة بين المراجعة الداخلية والإدارة العليا ولجان المراجعة لضمان
الشفافية والمساءلة.
3. تطوير نظام المراجعة الداخلية ليكون أكثر إحكامًا وفعالية بما يعزز جودة الرقابة ويسهم بصورة أقوى في تفعيل
الحوكمة.
4. تكثيف التدريب والتعليم المستمر للمراجعين الداخليين على المعايير المهنية وأفضل الممارسات لضمان مواكبة
التطورات ودعم الحوكمة بفاعلية.

5. الاستمرار في تبنّي منهجية المراجعة الداخلية القائمة على المخاطر مع التركيز على تحديد وتقييم المخاطر
الجوهرية وتوجيه جهود المراجعة للمجالات الأكثر تأثيرًا على الحوكمة.

المراجـــــــــــــــــــــــع

1 – احمد الصباغ واخرون ، اساسيات المراجعة ومعاييرها ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة ، 2008
2 – ادريس عبدالسلام اشتيوى ، المراجعة معايير واجراءات ، جامعة قار يونس ، بنغازي ، 2008
3 – بوخش منى ، بولعراس امال ، 2024 ، " دور التدقيق الداخلي في تعزيز الحوكمة المؤسسية ، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، المركز الجامعي عبدالحفيظ بوالصوف ملية ، الجزائر
4 - صايم عبد الرحمان ، فتحي حنيش ، **2023** ، "دور المراجعة الداخلية في تعزيز حوكمة الشركات " دراسة
ميدانية للمؤسسات البنكية الجزائرية العاملة على مستوى ولاية الاغواط ، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية ، المجلد
السادس ، العدد الاول .
5 – عبداللطيف الهادي ، 2022 ، " المراجعة الداخلية ودورها في تفعيل مبادى الحوكمة " ، دراسة ميدانية على
مصارف الوحدة – المنطقة الغربية ، مجلة دراسات الانسان والمجتمع ، المجلد الرابع ، العدد 17 .
6 - دلالجة سارة ، بن حميدة هشام، 2021 " إسهامات وظيفة التدقيق الداخلي في تفعيل مبادئ الحوكمة المصرفية –
دراسة حالة وكالة بنك بوعريريج- الفلاحة والتنمية الريفية " ، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة ، المجلد 4 ، العدد 2 .
7 - لطيف زيود، حسين على ، ريم نصور، 2013" دور المراجعة الداخلية في تفعيل الحوكمة في القطاع المصرفي
دراسة ميدانية في المصرف التجاري السوري باللاذقية " ، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية ، المجلد 35 ،
العدد 8 .
8 – حولى محمد ، 2017 ، " دور الحوكمة واهميتها في تفعيل جودة ونزاهة القوائم المالية " ، مجلة الحقوق والعلوم
الانسانية ، جامعة زيان عاشور بالجلفة ، المجلد 32 ، العدد 2 .

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The authors declare that they have no conflict of interest.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **JLABW** and/or the editor(s). **JLABW** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.